



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن

ممارسة النزلاء والنزيلات لشعائرهم الدينية خلال موسم عاشوراء

المنامة في 12 سبتمبر 2019

قام أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارات مهمة وتفاعلية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشوراء 2019 إيماناً من المؤسسة بأن هناك حاجة إلى تسليط الضوء على ضمان استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات لشعائرهم الدينية ولأن هناك جهات تصر على ترويج المغالطات لأهداف ليس لحقوق الإنسان أي دخل فيها، وخاصة أن جميع المواثيق والمعاهدات الدولية تجمع على ضرورة أن يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية وتؤكد المواثيق في نفس الوقت على وجوب أن تراعى أنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

والتقى أعضاء مجلس المفوضين بعدد من النزلاء والنزيلات في مركز اصلاح وتأهيل النزيلات ومركز احتجاز النزيلات في مدينة عيسى، ومركز الاصلاح والتأهيل بمنطقة جو، ومركز الاحتجاز بالحوض الجاف، حيث أعربوا عن ارتياحهم لمستوى التسهيلات والخدمات التي تقدمها إدارة المراكز لضمان استمرار ممارستهم لشعائرهم الدينية، كما اطلع الأعضاء على قيام النزلاء والنزيلات بممارسة تلك الشعائر على أرض الواقع، والذي يؤكد على حرية ممارسة الشعائر الدينية للسجناء من جميع الأديان والمعتقدات،

كما قامت المؤسسة الوطنية بالتنسيق مع المراكز لزيادة مدة ممارسة الشعائر في اليوم العاشر من محرم، حيث استجابت إدارات المراكز وقامت مشكورة بمضاعفة الوقت، كما ستقدم المؤسسة الوطنية بطلب للجهات المختصة للنظر في إمكانية زيادة عدد الكتب الخاصة بالمناسبة الدينية مستقبلاً، وذلك بناء على طلب عدد من النزلاء.





وعليه، تؤكد المؤسسة الوطنية - بناء على الزيارات الميدانية التي قامت بها خلال موسم عاشوراء لهذا العام - بأن حرية ممارسة الشعائر الدينية للنزلاء والنزيلات مكفولة تماما، وعلى نحو لا يشكل إضرارا أو تجاوزا لحرية وخصوصية النزلاء والنزيلات الآخرين من جميع الأديان والطوائف الأخرى في ممارسة شعائرهم، وبما يضمن المحافظة على أمن المركز وسلامة النزلاء فيه.

بهذه المناسبة أكدت الأنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مملكة البحرين وقعت على الاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق معتنقي الديانات والمعتقدات كافة، وعلى أن المفاهيم الخاصة بالتسامح الديني والتعايش السلمي التي عاصرها المجتمع البحريني بجميع أطيافه في العقود الماضية كانت ولا تزال مصدر القوة والثبات لمملكة البحرين، وأن ممارسة الشعائر الدينية بكل حرية في إطار كفالة الحريات العامة والشخصية والمساواة بين الجميع دونما تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس من المرتكزات الأساسية لبناء الوطن، وتتوافق مع ما تربي عليه المواطن البحريني من قيم التسامح والتعايش.

من جانبه أوضح السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، أن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المؤسسة تأتي انطلاقا من الدور الحقوقي والرقابي للمؤسسة الوطنية على وزارات ومؤسسات السلطة التنفيذية وفق صلاحياتها الواسعة التي أكد عليها قانون إنشائها، وتأكيدا لما تكرسه مملكة البحرين من حفظ لحقوق الجميع، حيث ستصدر المؤسسة تقريرها في هذا الشأن تفعيلا للمادة رقم (12) من قانون إنشائها.

كما يثمن مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية التعاون الكبير لوزارة الداخلية واستجابتها لطلبات الزيارات العلنية وغير العلنية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز في الوقت الذي تراه المؤسسة مناسبة، وذلك لتفقد أوضاع النزلاء والنزيلات والتأكد من تمتعهم بحقوقهم المقررة بما يتوافق والأنظمة المتبعة دون تقييد.